AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5182402 Fax: (251-11) 5182400
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرون

ملابو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

EX.CL/849 (XXV)

تقرير لجنة تنفيذ المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.460(XX) بشأن إنشاء المجلس الأعلى للمجتمعات المحلية في إطار الاتحاد الأفريقي

تقرير المفوضية عن تنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.460 (XX)
بشأن إنشاء مجلس أعلى للمجتمعات المحلية في إطار الاتحاد الأفريقي

1. بعد اعتماد المؤتمر للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.460(XX) بشأن تمثيل المجتمعات المحلية في أجهزة الاتحاد الأفريقي ، نظمت المفوضية بالتعاون مع جمهورية السنغال ثلاث استشارات. جرت الأولى منها يومي 25-26 فبراير في داكار، السنغال. وكان هذا الحدث مجرد جلسة لتبادل الأفكار . وجمع العديد من أصحاب المصلحة ،الأمر الذى أدى إلى إنشاء مجموعة عمل حول الموضوع من قبل جمهورية السنغال. تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة موظفين من مفوضية الاتحاد الأفريقي كانوا أعضاء في مجموعة العمل.
2. اجتمع فريق العمل مرتين قبل الاجتماع الاستثنائي الثالث لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي حول اللامركزية والتنمية المحلية، أولا من 4-8 يونيو 2013، وثانيا، من 1-4 أغسطس 2013 في داكار ، السنغال. ويتمثل الهدف من هذه الاجتماعات في العمل على الإطار المفاهيمي للمجلس الأعلى للسلطات المحلية. قدم الإطار المفاهيمي للبحث من قبل مجموعة العمل إلى الاجتماع الاستثنائي الثالث لمؤتمر وزراء الاتحاد الافريقى حول اللامركزية والتنمية المحلية المنعقد في داكار، السنغال من 9-14 سبتمبر 2013.
3. بعد بحث الإطار المفاهيمي ، أثنى المؤتمر، من بين أمور أخرى، على العمل الذى تم إنجازه وصادق عليه. كما أوصى بتقديم الوثيقة إلى أجهزة صنع السياسية في يناير عام 2014 إنشاء المجلس الأعلى المقترح للسلطات المحلية، فضلا عن تحديد آلية التمويل المستدام بفعالية وكفاءة . للامتثال للتوصيات ، عقدت المفوضية الاجتماع الثالث لمجموعة العمل من 28-30 أكتوبر 2013 في داكار ، السنغال لمناقشة آلية التمويل. يوفر الإطار المفاهيمي المرفق معلومات حول:

(1) سياق ومبررات إنشاء المجلس الأعلى للسلطات المحلية المقترح؛

(2) النقاط المرجعية التي توجد في أفريقيا وداخلياً؛

(3) صلاحيات ودور المجلس الأعلى للسلطات المحلية المقترح؛

(4) العلاقات بين المجلس الأعلى للسلطات المحلية المقترح وغيره من السلطات المحلية الأفريقية الفاعلة ؛

(5) الأفكار الرئيسية حول تشكيل وهيكل المجلس الأعلى للسلطات المحلية المقترح؛

(6) الموقع والمقر الرئيسي للمجلس الأعلى للسلطات المحلية المقترح؛

(7) وبعض التوصيات المالية من أجل تشغيله بفعالية وكفاءة.

4. تود المفوضية، تمشيا مع توصيات مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي بشأن اللامركزية والتنمية المحلية، وفي سياق المقررات المرفقة، أن تدعم أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي من حيث المبدأ، إنشاء المجلس الأعلى للسلطات المحلية المقترح. وتلتزم المفوضية بتقديم تقرير في يوليو 2014 عن نتائج العملية الجارية لتحديد آلية تمويل سليمة ومستدامة . تعتقد المفوضية جازمة بأن إنشاء مثل هذا الجهاز الاستشاري لن يعزز فقط هيكل الحكم الرشيد الناشئ الذى يفتقر إلى محتوى وأساس محلي، وإنما يساهم بشكل كبير في تحقيق رؤية اتحاد أفريقي للشعوب .

–

SC 12471

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

EX.CL/849 (XXV)
ANNEX.1

حول المجلس الأعلى للسلطات المحلية المقترح

ضمن منظومة الحكم للاتحاد الأفريقي

إطار مفاهيمي

نوفمبر 2013

مقدمة: غرض الورقة المفاهيمية

1. تتضمن هذه الورقة المفاهيمية نظرة عامة حول بعض التفكير في الخلفية والنقاط المرجعية والمناقشات التي جرت حول جدوى وضرورة مجلس أعلى للسلطات المحلية ضمن منظومة الحكم للاتحاد الأفريقي.

2. والسؤال الرئيسي الذي يتعين طرحه هو *ما إذا كانت ثمة حاجة لاحتضان صوت السلطات المحلية الأفريقية في منظومة الحكم للاتحاد الأفريقي، وهيكلته على وجه أحسن؟ وإذا كان الجواب نعم، فما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه ذلك.*

3. وعند تتبّع خلفية فكرة لمجلس أعلى للسلطات المحلية في أفريقيا، ينبغي ملاحظة المحطات التالية:

أ) خلال المؤتمر التأسيسي للمدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا في 2005 في شواني (جنوب أفريقيا)، أثار الرئيس النيجيري أوباسانجو لأول مرة فكرة مثل هذا المجلس.

ب)في 2006، خلال قمة المدن الأفريقية في نيروبي (كينيا)، أُسندت إلى قيادة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا مهمة متابعة الاقتراح المتعلق بالمجلس الأعلى مع الاتحاد الأفريقي؛

ج) في 2007، انعقد اجتماع بين الرئيس والأمين العام للمدن المتحدة والحكومات المحلية الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، حول الاقتراح من بين أمور أخرى؛

د) في 2012، عند افتتاح التحضيرات للقمة السادسة للمدن الأفريقية في دكار، السنغال، تعهد فخامة الرئيس السنغالي ماكي سال، بإدراج الاقتراح المتعلق بمجلس أعلى للسلطات المحلية في جدول أعمال اجتماع مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يوليو 2012؛

هـ) في 2012، عند افتتاح التحضيرات للقمة السادسة للمدن الأفريقية، لاحظ الإعلان الختامي لقمة 2012 السادسة للمدن الأفريقية *"الحاجة إلى اعتماد. وإنشاء مجلس أعلى للسلطات المحلية في الاتحاد الأفريقي؛*

و) في يناير 2013، عقب اقتراح أدرجته جمهورية السنغال في جدول الأعمال، أحاطت مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات علما باقتراح الرئيس ماكي سال وطلبت أن تُجري السنغال والمفوضية مزيدا من المشاورات ليتسنى تقديم تقرير شامل إلى قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2014.

4. خلال قمة يناير 2013 ذاتها، طلب المجلس التنفيذي من مفوضية الاتحاد الأفريقي "رفع تقرير عن الفرص المتاحة لتحقيق الاقتراح وقابلية تنفيذه وجدواه وآثاره، بما في ذلك الآثار المالية"

ألف – ما هو الميثاق ومبررات إنشاء مجلس أعلى للسلطات المحلية؟

يشكل الاتحاد الأفريقي محفلاً قارياً أعلى اعتمد للحكم حيث يُمثل 54 دولة من بين 55 دولة ذات سيادة في أفريقيا. وباعتباره منظمة قارية تمثل أفريقيا في المسرح الدولي، يشمل أحد أدواره الرئيسي إرشاد وقيادة القارة نحو تحقيق تطلعها إلى الحكم الرشيد والتنمية والاستقرار والسلم والأمن.

5. تجدر الإشارة إلى أن وثائق سياسة حاسمة، مثل الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم والميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة والإدارة العامتين، تشكل معالم هامة ستتطلب المشاركة النشطة في السلطات المحلية الأفريقية وتقديم الدعم لها.

6. لا يمكن تحقيق رؤية قارة أفريقية موحدة، متكاملة، مزدهرة ومسالمة، يقودها مواطنوها وتلعب دورة استراتيجية على الساحة العالمية، تحقيقا كاملا بدون إدماج السلطات المحلية في عملية اتخاذ القرار لأجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي. إضافة إلى ذلك، إذ أن الهدف النهائي للاتحاد الأفريقي لا يتمثل في إقامة الولايات المتحدة الأفريقية فحسب، ولكن أيضا في تحقيق وحدة الشعوب، سيضمن المجلس الأعلى للسلطات المحلية تنفيذ مثل هذه الرؤية.

7. تم تجسيد مفهوم "اتحاد الشعوب" باقتدار في إعلان أكرا لعام 2007 حول النقاش الكبير بشأن حكومة الاتحاد، حيث أقر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بما يلي:

"أهمية إشراك الشعوب الأفريقية بغية ضمان كون الاتحاد الأفريقي اتحادا للشعوب وليس مجرد "اتحاد للدول والحكومات" ، وكذلك الأفريقيين في المهجر، في عمليات التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة.

8. انطلاقاً مما سبق، فإن الاعتراف بكون السلطات المحلية والحكومات المحلية هيئات شريكة مكمِّلة ضرورية لا غنى عنها لتحقيق أهداف ومبادئ ووثائق الاتحاد الأفريقي يشكل خطوة هامة نحو تحقيق الهدف النهائي لاتحاد للشعوب.

9. تجدر الإشارة إلى أنه، في الوقت الراهن، لا يوجد أي هيكل داخل الاتحاد الأفريقي يمثل بشكل صريح صوت الشعوب على الصعيد المحلي من خلال قادتهم المنتخبين محليا

والسلطات المحلية. وعلى الرغم من أن ثمة فعلا هياكل على الصعيد القاري تناصر مسائل التنمية المحلية واللامركزية والحكم المحلي، مثل مؤتمر الاتحاد الأفريقي الوزاري حول اللامركزية والتنمية المحلية، والمدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا، غير أن هذه الهياكل لا تحتضنها منظومة الحكم للاتحاد الأفريقي باعتبارها الممثلة المباشرة للشعوب على الصعيد المحلي. وحتى أجهزة مثل البرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي، لا تمثل الشعوب على الصعيد المحلي.

10. لوحظ تغير في مشهد الحكم في أفريقيا. فلقد اتخذ الانتقال الديمقراطي في أفريقيا منذ الاستقلال في خمسينات و ستينات القرن الماضي أشكالا مختلفة. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذه العملية الانتقالية في ترقية وتعميق الديمقراطية المحلية واللامركزية في عدد كبير من الدول الأعضاء. فمنذ تسعينات القرن الماضي، تتبوأ اللامركزية والحكم المحلي بشكل متزايد مركز الصدارة في منظومة الحكم في بلدان وأقاليم القارة بصفتها الفردية.

11. يتجلى هذا المشهد السياسي المتغير للحكم في القارة حاليا في أن ما يزيد على 30 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي قامت بإدماج دور الحكومات والسلطات المحلية في دساتيرها. ونظرا لهذا التعميق في العملية الديمقراطية، برز داخل نظام الحكم الرسمي للاتحاد الأفريقي عدد من الضرورات المحتمة تنادي بالحاجة إلى بيان واحتضان صوت وتمثيل الشعوب على الصعيد المحلي على وجه أفضل من خلال السلطات المحلية.

12. ينبغي إبراز المعالم التالية. أولا، تحتضن أفريقيا ما يتجاوز 15,000 سلطة محلية تتخذ أشكالا مختلفة. ولا يمكن بعدُ تجاهل هذه الآلاف من الكيانات التي تمثل أدنى مستويات الحكم وأقربها من الشعوب. تمثل هذه السلطات المحلية مصدرا حيويا للمعارف والموارد التي تكتسي أهمية أساسية لأجندة السياسة للاتحاد الأفريقي.

13. ثانيا، عالميا وداخل الاتحاد الأفريقيّ، ثمة اعتراف متزايد بأن الأهداف والمقاصد الإنمائية لا يمكن بلوغها بدون مساهمة ودور نشطين للسلطات المحلية. وهذا المستوى من الحكم هو الأنسب لفهم مسائل الحكم المحلي والتدخل فيها، وإجراء مطابقة الأهداف الإنمائية مع المستويات العليا.

14. ثالثا، يعتبر التحول الحضري بشكل خاص ضرورة محتمة في أفريقيا تتطلب استجابة قارية حاسمة. في 2010، أشارت التقديرات إلى أن قرابة 40% من جميع الأفريقيين يقيمون في المدن. يجلب التحول الحضري في آن واحد فرصا وتحديات هائلة تحتاج إلى استجابات في مجالي التنمية والحكم على مستوى الاتحاد الأفريقي. تشكل المدن والمناطق الحضرية في بعض البلدان الأفريقية محركات للنمو، ولكن أيضا مراكز لفقر وتفاوت مثيرين للقلق.

15. يعتبر تحقيق استقرار القارة وتهيئة وحفظ ظروف السلم والأمن أمرا حاسما لرؤية أفريقيا مزدهرة وموحدة. يتعين على السلطات المحلية الاضطلاع بدور خاص في بيئات النزاع وما بعد النزاع. فهي تقف على خط المواجهة في مكافحة تحديات النزوح والهجرة مع احتمالات عالية لنشوب النزاعات. يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى الاعتراف بالدور الخاص والحاسم للسلطات المحلية في تعزيز السلم والأمن عبر القارة لمنع أزمات النزاع، وتصحيحها والتخفيف من عواقبها وإعادة إعمار بيئة أفضل في فترة ما بعد النزاع.

16. لا تحقق الإدارة الحصيفة والمستدامة للموارد الطبيعية والبيئية والمعدنية الأفريقية المتناهية بدون دور واضح للسلطات المحلية. وترتبط بهذا التحديات المقترنة بتغير المناخ.

تتطلب قرارات السياسة الحكومية على الصعيدين القاري والإقليمي وحتى على الصعيد الوطني تدخلا مباشرا من القادة المحليين والسلطات المحلية.

17. وأخيرا، لا يمكن لمتطلَّب توسيع وتعميق المشاركة الديمقراطية على أعلى مستوى الاتحاد الأفريقي أن يعود بالفائدة إلا من خلال تحسين نوعية الحكم على الصعيد القاري. تتاح لرؤساء الدول والحكومات فرصة التعرف على الأوضاع على نحو أفضل من خلال الصوت والتمثيل المباشريْن للسلطات المحلية على أعلى مستوى. وهذا يعني أيضا أن المجتمعات المحلية ستكون ممثَّلة بشكل مباشر وأن الحوار بين الممثلين الوطنيين والمحليين سيكون أكثر دقة لما فيه مصلحة التنمية والسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا على وجه العموم.

باء – ماهي النقاط المرجعية في أفريقيا ودوليا لمجلس أعلى للسلطات المحلية؟

18. في أفريقيا، تنفذ بعض البلدان الفكرة الرائدة المتمثلة في مجلس أعلى للسلطات المحلية. فقد استحدثت مالي، على سبيل المثال، مجلسا أعلى للسلطات المحلية في 1992 في دستورها باعتباره الهيئة الوطنية التي تمثل جميع المستويات الوطنية الفرعية للحكومة. فليس لهذا المجلس العالي أو الأعلى صلاحية تداولية، لكن صلاحيات استشارية هامة بشأن المسائل ذات الصلة بالحكومة المحلية. يُلزم الدستور الحكومة المركزية بمشاورة المجلس الأعلى وأخذ المشورة منه.

19. في مايو 2011، أجاز الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا إنشاء مجلس للحكومات المحلية من قبل قمة رؤساء الدول والحكومات. والغرض من هذا المجلس هو الحصول على آراء أوسع نطاقا حول مسائل الحكومة المحلية واللامركزية داخل الاتحاد

والنظر في جميع المسائل التي من شأنها أن تؤثر على الحكم المحلي نتيجة لقرارات الاتحاد. تجري المشاورات داخل مجموعة شرق أفريقيا لإنشاء هيكل مماثل.

20. في أوروبا، توجد هيئتان تمثلان صوت الشعب على المستوى المحلي في المحافل القارية (انظر الملحق). وأَقْدم هيئة تمثل السلطات المحلية على الصعيد القاري في أوروبا هي مؤتمر السلطات المحلية (أعيدت تسميتها فيما بعد لتصبح مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية) الذي أنشئ في 1975 ضمن مجلس أوروبا. والهيئة الثانية الممثلة للسلطات المحلية في أوروبا هي لجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم، التي أنشئت في 1994.

21. يتضح من التجربتين الأفريقية والأوروبية أن ثمة سوابق لفكرة مجلس أعلى للسلطات المحلية ويمكن استخلاص دروس مستفادة من هاتين التجربتين. فثمة إمكانية لعب السلطات المحلية في أفريقيا دورا مضيفا للقيمة.

جيم – ما هو التفويض والدور اللذان ينبغي إسنادهما إلى المجلس الأعلى؟

22. بعد الاسترشاد بتجارب بعض البلدان الأفريقية والتجربة الإقليمية الأفريقية والتجربة الأوروبية، فنقطة الانطلاق في مجال السياسة ينبغي أن تكون في إيجاد الوسائل المبتكرة الكفيلة بتعزيز وتعميق أبعاد المشاركة الديمقراطية لمنظومة الحكم للاتحاد الأفريقي.

23. تشكل سيادة 54 دولة عضوا أساس وقيادة منظومة الحكم الحالية للاتحاد الأفريقي. وترمي فكرة مجلس أعلى للسلطات المحلية إلى تكملة صفة ودور رؤساء الدول والحكومات من خلال إضافة القيمة من منظور الشعوب على المستوى المحلي.

24. ينبغي أن يكمن التفويض الرئيسي للمجلس الأعلى للسلطات المحلية للاتحاد الأفريقي في تمثيل الشعوب الأفريقية والتعبير عن صوته بدون وساطة على الصعيد المحلي من

خلال سلطاتها المحلية وحكوماتها المحلية داخل منظومة الحكم للاتحاد الأفريقي. ويقوم هذا التفويض على فرضية تمثيل المصالح والانشغالات والأولويات المحلية على الصعيد القاري بطريقة تكمّل عمليات صنع السياسة على مستويات الحكم العليا وتضيف القيمة إليها، كما تضيف القيمة إلى تنفيذ ورصد السياسات المعتمدة.

25. يترتب على هذا التفويض الأساسي المتعلق بتمثيل الشعوب على الصعيد المحلي عدد من الأدوار المحددة الأخرى لكي يصبح المجلس الأعلى ضروريا وذا جدوى. إجمالا، ينبغي أن تكون أدوار المجلس الأعلى على النحو التالي:

أ) دور تمثيلي
ب)دور كسب التأييد
ج) دور استشاري
ز) دور إسداء المشورة

26. ينبغي أن يكون أحد الأدوار الأساسية للمجلس الأعلى هو تمثيل وجهات نظر ومصالح الشعوب باستمرار على الصعيد المحلي من خلال السلطات المحلية والحكومات المحلية في مسائل التنمية والحكم على الصعيد القاري.

27. ويرتبط بالدور التمثيلي، اضطلاع المجلس الأعلى بدور المناصرة وكسب التأييد للسلطات المحلية باعتبارها ممثلة للشعوب على الصعيد المحلي حول مسائل الحكومة المحلية والحكم المحلي واللامركزية داخل منظومة الاتحاد الأفريقي. وفي إطار دور كسب التأييد هذا، ستتم مناصرة الميثاق الأفريقي للامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية. وينبغي إيلاء عناية خاصة لمبادئ رئيسية مثل التفويض، الديمقراطية التشاركية والتمثيلية المحلية، التمثيل والاستقلالية المالية المحلية.

28. ينبغي أن يكون المجلس الأعلى الهيئة القارية داخل الاتحاد الأفريقي التي يتعين مشاورتها مباشرة حول أي مسألة تتعلق باللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية، وتؤثر على الحكومات المحلية والمجموعات المحلية. على وجه الخصوص، ينبغي أن يقوم المجلس الأعلى بتحليل أثر النصوص ووثائق السياسة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على صلاحيات ومسؤوليات السلطات المحلية وما يعني ذلك في تحسين ظروف معيشة المجموعات المحلية والشعوب.

29. في إطار دوره المتعلق بإسداء المشورة، ينبغي أن يقدم المجلس الأعلى آراء وتوصيات ذات جدوى ونيرة وإيجابية لأي هيكل من هياكل الاتحاد الأفريقي حول أية مسألة ذات صلة بالحكومة المحلية واللامركزية والحكم المحلي والمجموعات المحلية والتنمية المحلية. على سبيل المثال، ينبغي أن يقدم المجلس الأعلى المشورة والتشجيع حول التكامل الإقليمي والسلم والأمن وتعاونا أكثر أهمية بين السلطات المحلية والمجموعات المحلية لتعزيز التضامن والصداقة بين شعوب القارة.

30. وحيث إن هيئات أفريقية مثل المؤتمر الأفريقي الوزاري حول اللامركزية والتنمية المحلية، والمدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا، موجودة وتعمل على الصعيد القاري ضمن "قطاع الحكومات المحلية"، فمن المتوخي أن تضطلع أدوارها بمعظم المهام المتعلقة بدعم البرامج ذات الصلة بالحكومات المحلية، السلطات المحلية، اللامركزية والتنمية المحلية. وعليه، يمكن أن يُسنَد إلى للمجلس الأعلى دور أقل في الدعم البرنامجي.

31. يترتب على الأدوار الأربعة الرئيسية المبينة أنه يمكن مع ذلك أن يقوم المجلس الأعلى بمجموعة من الأنشطة المحددة والملائمة والمستهدفة التي لا تزدوج أو تتضارب مع أنشطة غيره من الهيئات القائمة. ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، رصد الانتخابات المحلية، اعتماد المواثيق ذات الصلة (على سبيل المثال، حول التنمية المحلية)، بناء القدرات حول التنمية المحلية، إجراء الدراسات ذات الصلة، إدارة ورصد استخدام الموارد، تطوير التكامل الإقليمي، تقاسم المعارف وأفضل الممارسات والمساعدة في تسوية المنازعات بين السلطات المحلية والمجموعات المحلية.

دال – العلاقة بين المجلس الأعلى والهيئات الأخرى للحكومة المحلية والسلطات المحلية في أفريقيا

32. يوجد عدد من الهيئات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بصفتها الفردية، وكذلك في أقاليم الاتحاد وعلى الصعيد القاري، تركز على مسائل تتعلق بالحكومات المحلية، السلطات المحلية، اللامركزية، والتنمية المحلية. وكما هو مبين أعلاه، تشمل الأمثلة الرئيسية الرابطات الوطنية للحكومات المحلية والهياكل القارية مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي للامركزية والتنمية المحلية والمدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا مع صلاحيات مختلفة. وما يميز كل واحدة من هذه الهيئات في "قطاع الحكم المحلي" عن غيرها هو أنها محددة حسب قاعدة عضوية خاصة، وتؤدي أدوارا ومهام مميزة وقابلة للتحديد، وتعمل على مستوى معين من سلّم الحكم ويمتلك صفة قانونية (أو أية صفة أخرى) فريدة.

33. يمكن أن يختلف المجلس الأعلى من جميع الهيئات الموجودة. سيمثل المجلس الأعلى بشكل مباشر السلطات المحلية من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد ويضم قادتها المنتخبين، *إضافة* إلى أنه سيندرج تحت منظومة الحكم الرسمية للاتحاد الأفريقي. فليس

لأية هيئة على الصعيد القاري هذا النوع من التركيبة والصفة داخل نظام الحكم الحالي للاتحاد.

34. وفي المضي قدما ببراغماتية، ستدعو الضرورة إلى تحديد طرق تعاون إضافية وإعطاء مزيد من التوضيح حول الفرق بين المجلس الأعلى والهيئات الأخرى مثل المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا والمؤتمر الوزاري الأفريقي للامركزية والتنمية المحلية التي ستكون جزء من اللجان الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي. في كل الأحوال، ينبغي الإشارة إلى أنه، إذا كان المؤتمر الوزاري الأفريقي للامركزية والتنمية المحلية، على سبيل المثال، يمثل الفرع المعين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للتعامل مع الحكومات المحلية، فالمجلس الأعلى سيمثل مباشرة الشعوب والممثلين المنتخبين على الصعيد المحلي.

هاء – أفكار رئيسية حول تركيبة وهيكل المجلس الأعلى للسلطات المحلية

35. لكي يكون المجلس الأعلى هيئة تمثيل شاملة لجميع السلطات المحلية في أفريقيا، ينبغي أن يحصل على تمثيل مباشر للقادة المنتخبين محليا من كل دولة عضو في الاتحاد الأفريقي. ومراعاة لمسائل التشغيل والتكاليف، سيكون من الحكمة استبقاء حجم وفود/ممثلي البلدان لدى المجلس الأعلى صغيرا نسبيا. إن ثلاثة (3) ممثلين للسلطات المحلية من كل بلد يبدو أمرا معقولا. ويعني هذا أن المجلس سيضم 162 عضوا يمثلون جميع الشعوب والحكومات الأفريقية على الصعيد المحلي.

36. ثمة عناصر مختلفة يمكن أن يسترشد بها اختيار ممثلي الشعوب والحكومات الأفريقية على الصعيد المحلي لدى المجلس الأعلى. ومن العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار تعدد مستويات السلطات المحلية في البلدان وضمان تمثيل كل مستوى رئيسي. والعنصر الآخر الذي ينبغي مراعاته هو ضمان وجود تمثيل ملائم ومتوازن للسلطات المحلية

الحضرية والريفية. وأخيرا، سيكون من الضروري مراعاة العنصر الجنساني. فسيضمن ذلك تمثيل ملائم للجنسين في كل وفد قطري. على سبيل المثال، يمكن أن تنص الأحكام على أن عضوا واحدا (30%) على الأقل من كل وفد قطري سيكون قيادية منتخبة محليا. واستلهاما للتجربة الأوروبية، أيهما أنفع وأنسب: التمثيل القائم على التنوع السياسي أو التمثيل القائم على الكتل السياسية في أفريقيا، ذلك أمر يحتمل النقاش في هذه المرحلة الزمنية.

37. ينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار للكيفية المحددة التي يتم بها تشكيل كل مجموعة من الممثلين القطريين لدى المجلس الأعلى. يمكن أن يتمثل أحد الخيارات في إسناد المهمة إلى الرابطات الوطنية للحكومات المحلية. والانشغال الذي يثيره هذا الخيار هو أن رابطات الحكومات المحلية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تمتلك صفة قانونية مماثلة وكثير منها تطوعية. وثمة خيار آخر هو النظر في إمكانية إسناد العملية الانتخابية القطرية لتركيب الوفد إلى إدارة مشتركة بين الوزارة المختصة المسؤولة عن السلطات المحلية والرابطة الوطنية للحكومات المحلية.

38. لكي يلعب المجلس الأعلى دورا ذا مغزى في الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تكون له صفة جهاز سياسي (استشاري في مجال صنع السياسة). ونظر لطابعه ونطاق تمثيل قادة منتخبين محليا من أكثر من 15,000 سلطة محلية، يجب أن يكون للمجلس الأعلى مؤتمر عام للمنتخبين محليا. وينبغي أن يعقد هذا المؤتمر التشاوري والاستشاري اجتماعا عاما مرة في السنة على الأقل. وحسب موارد هذه الهيئة، يكون من الأمثل عقد اجتماعات عامة أكثر تكررا في مرحلة لاحقة.

39. ينبغي إنجاز العمل الفني والسياسي في تجمعات/هياكل أصغر حجما في شكل لجان. وينبغي إنشاء عدد من هذه اللجان للقيام بهذا العمل بين دورتين عامتين بغية بحث المجالات والمسائل المواضيعية الرئيسية بشكل أكثر تفصيلا. يمكن تقسيم الأعضاء الـ 162 إلى عدة لجان: على سبيل المثال، لجنة للتنمية المحلية واللامركزية الضريبية وتعبئة الموارد؛ لجنة للديمقراطية المحلية والحكم المحلي؛ لجنة لمسائل الجنسين والشباب والفئات المستضعفة؛ لجنة للتضامن والتعاون والشراكات؛ ولجنة للشؤون القانونية والإدارية.

40. ينبغي تشكيل هيئة مكتب لإدارة شؤون المجلس الأعلى بين دورتين عامتين. ينبغي أن تضم هيئة المكتب ممثلا واحداً من كل إقليم من أقاليم الاتحاد الأفريقي، ويشغل الممثلون المناصب التالية: الرئيس، النائب الأول للرئيس، النائب الثاني للرئيس، النائب الثالث للرئيس، والمقرر. وينبغي انتخاب الرئيس من بين الممثلين الخمسة المنتخبين من الأقاليم.

41. ينبغي إسناد إدارة الأنشطة الإدارية العادية للمجلس الأعلى إلى أمانة يترأسها أمين عام. إلى جانب الأمين العام، ينبغي أن تتكون الأمانة من عدد قليل من العاملين. وينبغي أن يكون هؤلاء العاملين مسؤولين عن مجالات مثل الشؤون السياسية، الشؤون الاقتصادية، الشؤون الفنية والإدارية. وينبغي أيضا شغل مهام الدعم اللازمة، على سبيل المثال، المهام المالية والإدارية، ومهام الأمن والصيانة وما إلى ذلك.

42. ينبغي أن تتمثل المبادئ العامة التي تسترشد بها التركيبة والأداء المؤسسيين للمجلس الأعلى في الشمولية، التمثيل الجنساني، مشاركة الشعوب، تعميق الديمقراطية المحلية والتمثيل الإقليمي، الفعالية، الكفاءة والموارد الكافية. وينبغي أيضا أن يضيف أحد هذه المبادئ القيمة إلى عمليات الاتحاد الأفريقي.

واو – مقر المجلس الأعلى

43. نظرا للالتزام الذي أبدته حكومة جمهورية السنغال، من خلال الانخراط الشخصي لفخامة الرئيس ماكي سال، بدعم إنشاء المجلس الأعلى للسلطات المحلية، والاستعداد الذي أبداه فيما بعد لاستضافة مقر المجلس الأعلى، تصبح السنغال خيارا قويا وممكنا كموقع له.

44. ثمة أمثلة كثيرة أخرى لدول أعضاء في الاتحاد الأفريقي تستضيف ماديا أجهزة وهيئات رئيسية للاتحاد، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا؛ والبرلمان الأفريقي في ميدراند، جنوب أفريقيا؛ المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لمكافحة الفساد في أروشا، تنزانيا؛ واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بانجول، جامبيا.

45. إذا حظي خيار السنغال كمقر للمجلس الأعلى بدعم واسع النطاق، فستكون السنغال أول دولة عضو في الاتحاد وناطقة بالفرنسية تستضيف أحد أجهزته. تجدر الإشارة إلى أن السنغال قدمت عرضا لتوفير مبنى مفروش ومجهز لمقر المجلس الأعلى، وكذلك مقر إقامة للأمين العام.

زاي – الاعتبارات المالية للمجلس الأعلى للسلطات المحلية

46. ينبغي أن يحظى المجلس الأعلى بموارد ملائمة وكافية لتنفيذ تفويضه المسند إليه. وينبغي أن يسترشد نهج تعبئة الموارد عموما، والدعم المالي خصوصا، بالأدوار المضيفة للقيمة المحددة للمجلس الأعلى.

47. غير أنه، ينبغي أن نلاحظ أن الاتحاد الأفريقي يواجه حاليا تحديات هامة تتمثل في تأمين التمويل الذاتي والمستدام من الدول الأعضاء الـ54. وعليه، ينبغي استكشاف حلول مبتكرة لمعالجة هذه المسألة والاحتياجات الخاصة للمجلس الأعلى إلى الموارد.

48. ينبغي أن نلاحظ أن الاتحاد الأفريقي قد لا يكون قادرا على توفير ميزانية مستقلة للمجلس الأعلى عند إنشائه، حيث تم بالفعل اعتماد خطته الإستراتيجية للفترة 2014 – 2017 والميزانية الموافقة لها.

49. بالنسبة للخيارات المتاحة للتغلب على هذه المعوقات، يمكن أن نتوخى تقديم الدول الأعضاء المعنية مساهمات طوعية من الآن حتى 2018. وخلال هذه الفترة، سيمكن أيضا الحصول على التمويل من الشركاء الإنمائيين ومن قطاعي الشركات والمنظمات الخيرية. وينبغي أن نجعل الدول الأعضاء تعي بأن عليها توفير تمويل مخصص للمجلس، حتى وإن كان محدودا، من 2018 فصاعدا.

50. مما له صلة بهذه الفكرة اقتراح ترتيب تدريجي من 2014 فصاعدا حيث تبدأ الدول الأعضاء بالتزام مالي متواضع تزداد قيمته تدريجيا على مر الزمن. ويمكن أن يتمثل أحد عناصر خطة تعبئة الموارد والتمويل في طلب قيام الوفود القطرية تمويل رحلاتها لحضور كافة اجتماعات ودورات المجلس الأعلى حتى 2018. وأخيرا، حتى 2018، ينبغي أن يُطلب من البلد المضيف الذي سيحتضن المجلس الأعلى تمويل جميع المرافق غير المنقولة، المقر، المتطلبات اللوجستية، عاملي الدعم المحليين، وذلك لفترة أولية تمتد لخمس سنوات. تم إعداد الميزانية المالية المرفقة وفقاً للعرض الذي قدمته جمهورية السنغال لاستضافة مقر المجلس الأعلى وتغطية جزء كبير من نفقات التشغيل في المرحلة الأولى.

الخاتمة: بعض خطوات المضي قدما

51. ترى هذه الورقة المفاهيمية أن الظروف في بداية القرن الحادي والعشرين في أفريقيا مواتية لتعميق الديمقراطية المحلية واللامركزية والنهوض بهما في القارة، وكذلك لتطوير مركز ودور الحكومات المحلية والسلطات المحلية داخل منظومة الحكم للاتحاد الأفريقي.

52. إن لفكرة وتطبيق مجلس أعلى للسلطات المحلية سوابق وطنية وإقليمية في أفريقيا وداخل أوروبا على المستوى الإقليمي. يمكن أن يأتي المجلس الأعلى تكملة لأدوار الهيئات الموجودة الرئيسية مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي للامركزية والتنمية المحلية والمدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا، وتعميق الأثر الديمقراطي والتمثيلي للاتحاد الأفريقي على وجه العموم.

الملحق

1. خارج أفريقيا، وفي أوروبا، توجد هيئتان تمثلان صوت الشعوب على الصعيدين المحلي والقاري. تعمل هاتان الهيئتان ضمن أطر الحكم لمجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي على التوالي. ينبغي أن نلاحظ أن المجلس الأوروبي تأسس في 1949 ويتكون من 47 عضوا بينما أنشئ الاتحاد الأوروبي على أساس معاهدة ماستريخت لعام 1993 وتضم حاليا 27 دولة عضوا.

2. إن أقدم هيئة تمثل السلطات المحلية على الصعيد القاري في أوروبا هي مؤتمر السلطات المحلية الذي أنشئ في 1975 داخل مجلس أوروبا. وقد تم توسيع نطاق المؤتمر فيما بعد ليشمل الأقاليم ثم يصبح مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية. وبحلول 1985، اعتمد ميثاق أوروبي للحكم المحلي الذاتي الذي حل محله ميثاق جديد في 2007.

3. يرمي المؤتمر أساسا إلى تمثيل السلطات المحلية والإقليمية من الدول الأعضاء، وتكون جهازا رقابيا للديمقراطية على الصعيدين المحلي والقاعدي في أوروبا. وقد عمل على النهوض بتفويض السلطة إلى المستويات المحلية والإقليمية من الحكومات ويكون بمثابة صوت لأقاليم أوروبا وسلطاتها المحلية البالغة 200,000، وتوفير منبر يستطيع المسؤولون المنتخبون أن يناقشوا فيه المسائل ذات الاهتمام المشترك. يعتمد المؤتمر قرارات وآراء يتم تقديمها بعد ذلك إلى مختلف الهيئات السياسية والنظامية في أوروبا، مثل لجنة الوزراء.

4. تشمل بعض أنشطة وإنجازات المؤتمر رصدَ الديمقراطية المحلية، وكذلك الانتخابات المحلية عبر أوروبا. ويدعو حاليا بشكل نشط إلى إنشاء رابطات وطنية وإقليمية للسلطات المحلية. ومن أنشطته وضع برامج تدريبية لبناء قدرات السلطات المحلية في أوروبا.

5. يمثل المؤتمر الدول الأعضاء الـ47 في أوروبا ويتكون من غرفتين: غرفة للسلطات المحلية وغرفة للأقاليم. وتضم الغرفتان ما مجموعه 636 عضوا. ويُنتخب رئيس المؤتمر من كلتا الغرفتين بالتناوب. تُعقد دورتان عامتان للمؤتمر كل سنة. وينقسم أعضاء المؤتمر إلى أربعة تجمعات سياسية: الكتلة الديمقراطية المستقلة والليبرالية؛ كتلة حزب الشعب الأوروبي والديمقراطيين المسيحيين؛ الكتلة الاشتراكية وكتلة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين.

6. يضم المؤتمر أيضا منتدى نظاميا يشمل جميع رؤساء الوفود الوطنية و17 عضوا في هيئة مكتب تتصرف باسم المؤتمر بين دورتين. تُنتخب الأمانة الدائمة لولاية خمس سنوات. وقد تم تأكيد صفة المؤتمر في 2005 خلال اجتماع قمة مجلس أوروبا لرؤساء الدول والحكومات في وارسو. في 2011، اعتمدت لجنة وزراء المؤتمر قرارا أوضح دور هذه الأخيرة باعتبارها "*جهازا استشاريا مكونا من ممثلي السلطات المحلية والإقليمية*".

7. إن الهيئة الثانية الممثلة للسلطات المحلية في أوروبا هي لجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم التي أنشئت في 1994. والغرض الأساسي من لجنة الأقاليم هو أن تلعب دور هيئة استشارية تمثل السلطات المحلية والإقليمية في الاتحاد الأوروبي وتكون بمثابة صوت لها. وتتمثل إحدى المهام المحددة للجنة في توضيح الآراء من منظور السلطات المحلية والإقليمية حول تشريعات الاتحاد الأوروبي. وجميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي ملزَمة بمشاورة اللجنة في كل مراحل العملية التشريعية. وتتمثل المبادئ الرئيسية التي يسترشد بها عمل اللجنة في التفويض والتقارب والشراكة.

8. تركّز الأنشطة الرئيسية للجنة على دورها الاستشاري. وعليه، تُصدر أراء واقتراحات حول مسائل تمس الحكومات المحلية والإقليمية. إضافة إلى ذلك، تنظم مؤتمرات واجتماعات

لصالح المنظمات الإقليمية، وتشرف على صندوقين هيكليين هما صندوق التنمية الإقليمية وصندوق التماسك.

9. تتكون اللجنة من الحكومات المحلية والإقليمية من الاتحاد الأوروبي. ويقع مقرها في بروكسل، بلجيكا، وتضم 344 عضوا يعكسون بصورة عامة سكان بلدانهم كل على حدة. يضم أيضا 27 وفدا وطنيا من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وينقسم جميع الممثلين إلى أربع كتل سياسية: الحزب الشعبي الأوروبي؛ حزب الاشتراكيين الأوروبيين؛ تحالف الديمقراطيين والليبراليين من أجل أوروبا؛ والتحالف الأوروبي.

10. ينبغي أن نلاحظ أن جميع أعضاء لجنة الأقاليم يعملون ضمن ست لجان، هي لجنة التماسك الترابية؛ لجنة السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ لجنة التعليم والشباب والبحث؛ لجنة البيئة وتغير المناخ والطاقة؛ لجنة المواطنة والحكم والشؤون المؤسسية والخارجية؛ ولجنة الموارد الطبيعية.

11. تعقد اللجنة خمس دورات عامة سنويا يتم فيها اعتماد توصيات للمفوضية والبرلمان الأوروبيين. يُنتخب رئيس ونائبا رئيس مرة كل سنتين وهيئة مكتب مع أمانة عامة صغيرة الحجم تتولى تنفيذ القرارات. تعين هيئة المكتب الأمين العام لولاية خمس سنوات.

12. إن اللجنة هي هيئة استشارية. وقد عززت معاهدة لشبونة لعام 2007 دور هذه اللجنة بإلزام الاتحاد الأوروبي بمشاورتها في جميع مراحل عملياتها التشريعية. وهذه المشاورة مطلوبة من المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي. ومع ذلك، فليس الاتحاد الأوروبي ملزَما بقبول أو اعتماد آراء اللجنة. ومما له دلالته أن اللجنة اكتسبت حق الاتصال بمحكمة العدل الأوروبية لإثارة مسائل تتعلق بالامتثال للمبدأين الرئيسيين المتمثلين

في التفويض والتناسب منذ معاهدة لشبونة. وقد تم إبراز دور إضافة القيمة الإيجابية لهذه اللجنة في دراسة[1] ساقت حججا تفيد بأن اللجنة *"قادرة على التأثير على القرارات التشريعية للمفوضية ثلث الوقت"* في مجال التأثير على الأقاليم.

13. يتضح من التجربة الأفريقية والأوروبية أن ثمة سوابق لفكرة مجلس أعلى للسلطات المحلية ويمكن الاستفادة من هذه الدروس. وثمة إمكانية لأن تلعب السلطات المحلية في أفريقيا دورا مضيفا للقيمة.

[1] نيشكوا، م [Neshkova, M (2010)]: "ما مدى تأثير لجنة الأقاليم للاتحاد الأوروبي؟ **جريدة السياسة العامة الأوروبية، 2010/8**

SC 12472

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/849 (XXV)
ANNEX.2

المجلس الأعلى للسلطات المحلية

مقترحات الهيكل والميزانية

	الهيكل	الادوار / المهام الرئيسية	تقديرات الميزانية	افتراضات الميزانية[2]	الجداول الزمنية عندما وجوب توفير الأموال
1.	المجلس الأعلى للسلطات المحلية (الجلسة /الجلسات العامة (162 عضوا، 3 لكل دولة عضو)	الأدوار الرئيسية الأربعة: • التمثيل • الدعوة • المشورة • الاستشارة ما ذكر أعلاه يأخذ شكل المداولات و رفع التقارير في الجلسات العامة تتلقي الجلسة العامة التقارير من المفوضية	200000 دولار أمريكي(حد أقصى)	أ. يجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل، (اجتماع 162 شخصا في داكار(أو أي دولة عضو أخرى) ب. تتحمل الوفود تكاليف السفر والاقامة الخاصة بها ج. يغطي المجلس الأعلى للسلطات المحلية جميع تكاليف الأعمال التحضيرية للأمانة والوثائق و الترجمة التحريرية والدراسات وتكاليف المكان وتسهيلات المؤتمر (الوجبات والمرطبات إلخ..) تغطية وسائل الإعلام والنقل المحلي و الأمن والمصروفات المتنوعة الأخرى د- جلسة واحدة كحد أقصى لأسبوع واحد(7 أيام) هـ سوف تكون الدورة الافتتاحية في 2015 (يمكن عقد دورة ثانية في 2015)	1 يناير 2015

يرجي ملاحظة أن الأنشطة البرنامجية استبعدت من الميزانية . هذه ال ميزانية تشغيلية ولكنها ليست برنامجية

2

	الهيكل	الأدوار الرئيسية/ المهام	تقديرات الميزانية	افتراضات الميزانية	الجداول الزمنية (حينما ينبغي توفر الأموال)
2.	هيئة المكتب 5 أعضاء منتخبين يمثل كل منهم إقليما من الأقاليم الخمسة للاتحاد الأفريقي تتكون هيئة المكتب علي النحو التالي: • الرئيس • 3 نواب للرئيس • المقرر	أ. ضمان التمثيل السياسي ودفع المجلس الأعلى للسلطات المحلية قدما ب. إدارة شؤون المجلس بين الدورات ج. الإشراف علي أعمال الأمانة د. تقديم المشورة والتوصيات ه. إعداد خطة الأنشطة والحسابات من أجل التنفيذ و. اتخاذ المبادرات تمشيا مع ولاية المجلس الأعلى للسلطات المجلية ز. إعداد الميزانية لاعتمادها من قبل المجلس الأعلى للسلطات المحلية وكذلك الحسابات للميزانية وتقديم الحسابات المراجعة ح. تقديم تقرير إلى المجلس ط. تقديم تقرير إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي	50000دولار أمريكي كحد أقصي	أ. تكاليف التمثيل ب. تمثيل الرئيس لهيئة المكتب في الاجتماعين النظاميين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي مصحوبا بممثل للأمين العام أو عضو في هيئة المكتب	1 يناير 2015

[3] *يرجي ملاحظة أن الأنشطة البرنامجية استبعدت من الميزانية . هذه ميزانية تشغيلية ولكنها ليست برنامجية*

	الهيكل	الأدوار / المهام الرئيسية	تقديرات الميزانية	افتراضات الميزانية	الجداول الزمنية (حينما ينبغي توفر الأموال)
3	اللجان (6 لجان ينبغي إنشاؤها)	أ. المساهمة في صياغة سياسات الاتحاد الأفريقي وتقديم المشورة بشأن التنفيذ ب. بحوث ودراسات اللجنة حول القضايا ذات الصلة ج. اجراء المناقشات السياسية والفنية الموضوعية وتقديم التوصيات ذات الصلة د. مشروع تقارير وأوراق الموقف والتوصيات للموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى للسلطات المحلية ه. بحث التقارير المقدمة من الأمانة و. وإعداد مواد الدعوة ز. أي مهام أخرى يسندها المجلس في إطار ولايته	500000 كحد أقصى	أ. تكاليف الاجتماع: الترجمة التحريرية والفورية الخ... ب. ست (6): لجان مقترحة برئاسة كل إقليم من الأقاليم الخمسة 1. التنمية المحلية و واللامركزية وتعبئة الموارد 2. الديمقراطية والحكم المحلي 3. مسائل الجنسين والشباب والمجموعات الضعيفة 4. التضامن والتعاون والشراكات 5. الشؤون القانونية والإدارية	1 يناير 2015

[4] *يرجي ملاحظة أن الأنشطة البرنامجية استبعدت من الميزانية . هذه ميزانية تشغيلية ولكنها ليست برنامجية*

	الهيكل	الأدوار / المهام الرئيسية	تقديرات الميزانية	افتراضات الميزانية	الجداول الزمنية (حينما ينبغي توفر الأموال)
4	الأمانة)(9 موظفين بمن فيهم دوليون ومحليون)(	تتألف من خمسة 5 موظفين دوليين وثلاثة عشر (13) محليا أ. الأمين العام (مد1)	USD 160 000	أ. جميع تكاليف المرتبات من أ-هـ يتحملها المجلس الأعلى للسلطات المحلية . والمتبقية (و- ك) يتحملها البلد المضيف ب. يوفر البلد المضيف مكانا لمكاتب الأمانة وسكنا مؤثثا ومحروسا للأمين العام	1 يناير 2015
		ب. مستشار سياسي رئيسي(م5)	USD 99 128		
		ج. مستشار اقتصادي رئيسي(م5)	USD 99 128		
		د. موظف اتصالات كبير (م3)	USD 75 425		
		ه. موظف كبير للشؤون المالية والإدارية(م3)	USD 75 425		
		و. موظف وثائق	صفر كتكاليف يتحملها البلد المضيف في المرحلة الأولية		
		ز. مساعد إداري (2)			
		ح. سكرتير يجيد لغتين *(3)*			
		ط. سائق (3)			
		ي. عامل نظافة (3)			
		ك. ساع *r(1)*			
		ل. حارس أمن *(2)*			
5.	المقر الرئيسي	مقر رئيسي مؤثث ومؤمن ومجهز لاستيعاب عمل المجلس الأعلى للسلطات المحلية (مع مراعاة الاعتبارات الدبلوماسية المناسبة إعداد اتفاقية المقر	صفر والتكاليف يتحملها البلد المضيف في المرحلة الأولى	أ. سوف لن يتحمل الاتحاد الأفريقي التكاليف المتعلقة بالبنية التحتية المادية للمقر ب. توفر حكومة السنغال ما يلي: • المبني المادي • الأثاث • معدات ولوازم المكتب ج. سوف يوفر البلد المضيف ثلاث سيارات للأمانة (واحدة للأمين العام واثنتين للخدمات ذات الصلة	لا ينطبق عليه
6.	إجمالي تقديرات الميزانية		**USD 810 000**		

يرجي ملاحظة أن التكاليف التي ستتحملها جمهورية السنغال و التي ستعيد تقييمها الوزارة المسؤولة عن الشؤون المالية والاقتصادية والميزانية بمعدل سعر السوق الوطنية تمت الموافقة عليها كما يلي:

1. إيجار المقر الرئيسي: **36.000.000 FCA** :
2. مرتبات العاملين المحليين :**30.180.000 CFA** :

أ-موظف وثائق *(1)*	***250.000 x 12= 3.000.000 FCFA***
ب مساعد إداري*(2)*	***300.000 x 12 x 2= 7.200.000 FCA***
ج -سكرتير يجيد لغتين *(3)*	***200.000 x 1 2x 3= 7.200.000 FCFA***
د –سائق سيارة*(3)*	***150.000 x 12 x 3= 5.400.000 FCFA***
هـ عامل نظافة*(3)*	***75.000 X 3 x 12= 2.700.000 FCFA***
و -0 ساع	***140.000 x 12= 1.680.000 FCFA***
ز- حارس أمن /:حارس*(2)*	***125.000 X 2 X 12= 3.000.000 FCFA***

3. أثاث المقر الرئيسي(مكاتب و كراسي وكراسي بذراعين و رفوف و خزانات الخ...) 000ر000ر50 فرنك أفريقي
4. معدات المقر الرئيسي(10 أجهزة كمبيوتر و10 هواتف و 5 طابعات و 3 آلات تصوير و 3 ماسحات ضوئية و 2 ثلاجتان و 2 ميكروويف RETRO- PROJECTOR 1 000ر000ر25 فرنك أفريقي
5. لوازم المكتب : (أوراق و ملفات و حبر و أقلام الخ... **10.000.000 FCFA**
6. ثلاث سيارات بما في ذلك سيارة تنفيذية للأمين العام **100.000.000 FCFA** :
7. مقر اقامة مفروش ومحروس للأمين العام (ايجار و أثاث) **50.000.000 FCFA** :
8. تكاليف المبنى والمعدات و صيانة السيارات **15.000.000 FCFA** :
9. تكلفة الهاتف والمياه والكهرباء **25.000.000 FCA** :

لن تترتب على إنشاء المجلس الأعلى أية آثار مالية بالنسبة للاتحاد الأفريقي في عام 2014 بينما يبلغ اجمالي مساهمة جمهورية السنغال لنفس السنة 2014 ما قيمته 000ر180ر341 فرنكا إفريقيا أي مايعادل 000ر645 دولار أمريكي.

يرجي ملاحظة أن هذا المبلغ سيتناقص بحلول السنة الثانية باعتبار أن بعض الاستثمارات(المقر ومعدات وأثاث إقامة الأمين العام وكذلك شراء السيارات) يكون قد تم القيام بها فعلا. وبالتالي، ستقتصر مساهمة السنغال على المرتبات والتكاليف التشغيلية الأخرى مثل ايجار مبنى المقر وايجار مكان إقامة الأمين العام و الهاتف/ المياه/ الكهرباء / المبني/ المعدات / صيانة السيارات ولوازم المكتب ، وستبلغ قيمتها 000ر180ر140 فرنك أفريقي أي ما يعادل 000ر265 دولار أمريكي.

السنة	ميزانية الا تحاد الأفريقي	مساهمة السنغال
2014	00.00 USD	645.000. USD
2015	810.000 USD	265.000 USD
2016	810.000 USD	265.000 USD
2017	810.000 USD	265.000 USD
مراجعة الميزانية لدورة الميزانية القادمة		

بحلول عام 2018، ينبغي أن تغطي ميزانية الاتحاد الأفريقي الميزانية الكاملة للمجلس الأعلى للسلطات المحلية

في غضون ذلك سيتم اجراء المفاوضات من أجل بناء مقر الجهاز.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Report of the commission on the implementation of decision Assembly/Au/Dec. 460 (Xx) on the establishment of a supreme council of local communities within the framework of the African Union

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4574

Downloaded from African Union Common Repository